

عليه تولى الهم منزلة المقبولين هذا ذلك تبيين
التدبيرية للشرف والترتبة لا عندية المكان والمهدة فكانه
تعالى قال الملايكة مع كل شرفهم ومنها ية جلالتهم
لا يستكبرون عن عبادته فكيف يليق بالبشر الضعيف
المشرد عن طاعته ومع ذلك ايضا ولا يستكبرون
اي لا يعميون وانما يحيى بالاستحسان الذي هو ابلغ
من المسورة تبيينها على ان عبادتهم ثقلا ودوامها
حقيقة بان يستكبر منها ولا يستكبرون ولا يطلعون
ان ينقطعوا عنها فان شئ ذلك قوله تعالى **يسبحون**
اي يترهون المحقق للتترهيم بالانواع التخريم من
الاقوال والافعال **الليل والنهار** اي جميع ايامها
دارها لا يفترون اي عن ذلك وقتا من الاوقات
فرومنهم لا لنفس منا لا يستغلنا عنه شاعغل وما كانا
عندها البيان جديدين بان يباروا الى التوحيد
فلم يفعلوا كانا حقيقتين بعد الاعراض عنهم بالتبنيح
والتهكم والتعنيف فقال تعالى **ام اتخذوا اى بل**
اتخذوا الخام بمعنى بل للاتقال والهمزة لانكار
اتخاذهم **المنة من الارض** ومعنى نسبتها الى الارض
الابدان بانها الاصنام التي تعبد في الارض لان
الالهة على ضربين ارضية وسماوية ومن ذلك حديث
الائمة التي قال لها صلى الله عليه وسلم **ابن سبيلك**
فاشارت الى السماء فقال انها مومنة لانه فهم منها
ان موادها في الالهة الارضية التي هي الاصنام لانه
اكتبات ان السما مكانه لله تعالى ويجوز ان يتراد
المنة من جنس الارض لانها اما ان تنحرف من بعض

الحجارة

92
لحجارة او تحمل من بعض جواهر الارض هم ينشرون
اي يحيون الموتى لا وهم وان لم يصرحوا بذلك
لزم ادعاهم لها الهة يقدرون على ذلك فان من
لوازمها الاقتدار على جميع الممكنات والمراد به تهيئتهم
والتهيئة بهم والمبالغة في ذلك زيد الضمير الموهوم
لاختصاص الانتشار بهم ثم انه سبحانه وتعالى
اقام البرهان القطعي على نفي اله غيره ببرهان
التمايز وهو ان يدبرهان لاهل الكلام فقال **لو كان**
فيها اى السموات والارض اى تدبيرها الهة الا الله
اي غير الله لفسدت اى لم تحل عن نظامها انما شهد
لوجود التمايز بينهم على وفق العادة عند تعدد
الحاكم وعن عبد الملك بن مروان حين قتل عمرو بن
سعيد الا بشرق كان والله اعز على من دم فاطرب
ولكن لا يجتمع فحلان في شؤل وهذا ظاهر وبما طريقة
التمايز فقال المتكلمون القول بوجود الهين يفيض
الحال لانا لو فرضنا وجود الهين فلا بد ان يكون
كل واحد منهما قارا على كل المقدورات ولو كان كذلك
لكان كنهه كل واحد منهما قادر على تحريك من يد
وتسكينه ولو فرضنا ان احدهما اراد تحريكه والاخر
اراد تسكينه فاما ان يقع المرادان وهو محال لاستحالة
الجمع بين الضدين او لا يقع واحد منهما وهو محال
لان التمايز من وجود مراد كل واحد منهما مراد الاخر فلا
يتمتع مراد هذا الا عند وجود مراد ذلك وبالعكس
او يقع مراد احدهما دون الاخر وذلك ايضا محال
لان الذي يقع مراده يكون قادرا والذي لم يقع مراده